

## تفسير البحر المحيط

@ 423 @ جملة حالية من الضمير في هلك ، فقال : ومحل ليس له ولد الرفع على الصفة ، لا  
النصب على الحال . وأجاز أبو البقاء فقال : ليس له ولد الجملة في موضع الحال من الضمير  
في هلك ، وله أخت جملة حالية أيضاً . والذي يقتضيه النظر أن ذلك ممتنع ، وذلك أن  
المسند إليه حقيقة إنما هو الاسم الظاهر المعمول للفعل المحذوف ، فهو الذي ينبغي أن  
يكون التقييد له ، أما الضمير فإنه في جملة مفسرة لا موضع لها من الإعراب ، فصارت  
كالمؤكدة لما سبق . وإذا تجاذب الاتباع والتقييد مؤكداً أو مؤكداً بالحكم ، إنما هو للمؤكد  
، إذ هو معتمد الإسناد الأصلي . فعلى هذا لو قلت : ضريت زيداً ضريت زيداً العاقل ، انبغى  
أن يكون العاقل نعتاً لزيد في الجملة الأولى ، لا لزيد في الجملة الثانية ، لأنها جملة  
مؤكدة للجملة الأولى . والمقصود بالإسناد إنما هو الجملة الأولى لا الثانية . قيل : وثم  
معطوف محذوف للاختصار ، ودلالة الكلام عليه . والتقدير : ليس له ولد ولا والد . .  
{ وَهَوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ } أي إن قدّر الأمر على العكس  
من موتها وبقائه بعدها . والمراد بالولد هنا الابن ، لأن الابن يسقط الأخ دون البنت . قال  
الزمخشري : ( فإن قلت ) : الابن لا يسقط الأخ وحده ، فإن الأب نظيره في الإسقاط ، فلم اقتصر  
على نفي الولد ؟ ( قلت ) : وكل حكم انتفاء الوالد إلى بيان السنة وهو قوله عليه السلام  
: ( ألقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى عصبه ) ذكر الأب أولى من الأخ ، وليس بأول  
حكيمين بين أحدهما بالكتاب والآخر بالسنة . ويجوز أن يدل بحكم انتفاء الولد على حكم  
انتفاء الوالد ، لأن الولد أقرب إلى الميت من الوالد . فإذا ورث الأخ عند انتفاء الأقرب  
، فأولى أن يرث عند انتفاء الأبعد ، ولأن الكلاله تتناول انتفاء الوالد والولد جميعاً ،  
فكان ذكر انتفاء أحدهما دالاً على انتفاء الآخر انتهى كلامه . والضمير في قوله : وهو وفي  
يرثها عائد إلى ما تقدم لفظاً دون معنى ، فهو من باب عندي درهم ونصفه ، لأن الهالك لا  
يرث ، والحية لا تورث ، ونظيره في القرآن : { وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا  
يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ } وهذه الجملة مستقلة لا موضع لها من الإعراب ، وهي دليل جواب  
الشرط الذي بعدها . { فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا  
تَرَكَ } قالوا : الضمير في كانتا ضمير أختين دل على ذلك قوله : وله أخت . وقد تقرر في  
علم العربية أن الخبر يفيد ما لا يفيد الاسم . وقد منع أبو علي وغيره سيد الجارية  
مالكها ، لأن الخبر أفاد ما أفاده المبتدأ . والألف في كانتا تفيد التثنية كما أفاده  
الخبر ، وهو قوله اثنتين . وأجاب الأخفش وغيره بأن قوله : اثنتين يدل على عدم التقييد

بالصغر أو الكبر أو غيرهما من الأوصاف ، فاستحق الثلثان بالاثنينية مجردة عن القيود ،  
فلهذا كان مفيداً وهذا الذي قالوه ليس بشيء ، لأن الألف في الضمير للاثنتين يدل أيضاً على  
مجرد الاثنينية من غير اعتبار قيد ، فصار مدلول الألف ومدلول اثنتين سواء ، وصار المعنى  
: فإن كانتا الأختان اثنتين ، ومعلوم أنّ الأختين اثنتان . وقال الزمخشري : ( فإن قلت )  
: إلى مَن يرجع ضمير التثنية والجمع في قوله : فإن كانتا اثنتين ، وإن كانوا أخوة ؟ )  
قلت ) : أصله فإن كان من يرث بالأخوة اثنتين ، وإن كان من يرث بالأخوة ذكوراً وإناثاً .  
وإنما قيل : فإن كانتا ، وإن كانوا . كما قيل : من كانت أمك ، فكما أنّ ضمير من لمكان  
تأنيث الخبر ، كذلك ثنى ، وجمع ضمير من يرث في كانتا وكانوا ، لمكان تثنية الخبر وجمعه  
انتهى . وهو تابع في هذا التخريج غيره ، وهو تخريج لا يصح ، وليس نظير من كانت أمك ،  
لأنّ مَن صرّح بها ولها لفظ ومعنى . فمَن أنّث راعى المعنى ، لأن التقدير : أية أم كانت  
أمك . ومدلول الخبر في هذا مخالف ومدلول الاسم ، بخلاف الآية ، فإنّ المدلولين واحد ، .  
ولم يؤنث في مَن كانت أمك لتأنيث الخبر ، إنّما أنّث مراعاة لمعنى من إذ أراد بها  
مؤنثاً . ألا